حرمان سبعة معتمدين وموزعين لمادتي الغاز والمازوت في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

قررت لجنة المحروقات الفرعية بالسويداء حرمان أربعة معتمدين لتوزيع مادة الغاز المنزلي في مدينة السويداء وبلدة القريا من استجرار المادة لمدة شهر لمخالفات تتعلق بالتمنع عن البيع وعدم مسك سجل نظامي للبيع إضافة لحرمان ثلاثة موزعين لمادة المازوت في مدينة السويداء من استجرار المادة لمدة شهرين لمخالفات تتعلق بالتلاعب بالعداد ومخالفة التسعيرة.

كما وافقت اللجنة خلال اجتماعها أمس على تخصيص فرع الشركة العامة للمشاريع المائية بكمية ٦ آلاف ليتر من المازوت لزوم عمل الآليات ومجلس بلدة القريا بكمية ٢٥٠٠ ليتر لزوم أعمال النظافة والكهرباء.

من جهته طلب محافظ السويداء الدكتور عاطف النداف التعميم على لجان الإشراف على توزيع مادة المازوت في الأحياء والقرى للتأكد من ترصيص عدادات سيارات التوزيع ومسألة تجديد تراخيصها مشيراً إلى أن عدد طلبات مادة المازوت المخصصة لأغراض التدفئة في المحافظة يبلغ حالياً ٩ طلبات وعملية التوزيع تسير بوتيرة جيدة.

ولابد من الإشارة إلى أن الكميات المخصصة للمحافظة من مازوت التدفئة ما زال دون المطلوب لتلبية حاجة الأهالي من المادة خاصة مع ما يتميز به جو المحافظة الجبلي من شدة البرودة ويؤكد على عدم كفاية الكميات الواصلة ما أشار إليه رئيس لجنة المحروقات في مدينة السويداء حمود عكوان إلى أن ١٥ ألفاً و٧٤٠ أسرة في المدينة استفادت من عملية توزيع مادة المازوت وفق القسيمة الثالثة من دفتر قسائم المازوت المعتمد وبمعدل ٥٠ ليتراً لكل أسرة حيث بلغت نسبة التوزيع في المدينة أكثر من ٥٠٪ وهذا يؤكد بالمطلق أن ٥٠٪ من العائلات لم تحصل على مخصصاتها من المادة حتى تاريخه بسبب عدم توافر الكميات المطلوبة.

وكانت لجنة المحروقات قررت في اجتماعها الماضي الموافقة على تخصيص طلب من مادة المازوت أسبوعياً لمصلحة فرع مؤسسة الإنشاءات لزوم تنفيذ عدد من المشروعات وطلب لمرة واحدة لمديرية الخدمات الفنية لزوم عمل الآليات الهندسية في الظروف الجوية الطارئة.

الإسعاف بحاجة إلى إسعاف في درعا

سيارات ببطاريات لا تعمل وبلا «سبير»

درعا- الوطن

تعمل منظومة الإسعاف السريع في محافظة درعا على مدار الساعة في مقرها بمبنى مجمع العيادات الشاملة بمدينة درعا، وتقع على عاتق هذه المنظومة مسؤوليات كبيرة وحيوية حيال استقبال الحالات الإسعافية بمختلف أنواعها ودرجاتها وتقديم الإسعاف الأولي لها في القسم ونقل بعضها إلى مشافي المحافظة أو دمشق، وأوضح الدكتور أشرف برمو رئيس المنظومة أن عدد الحالات التي قدمت لها الإسعافات لدى المنظومة خلال عام ٢٠١٥/ ١٩٢٠٠ حالة بينما جرى نقل ٩٨٠٠ حالة إلى مختلف المشافي، وذلك من خلال الكادر الموجود والبالغ حالياً ١٨ ممرض إسعاف و١٢ سائق إسعاف إضافة لرئيس المنظومة، وقد تسرب من كادر المنظومة لأسباب مختلفة نحو ٢٠ عاملاً بين ممرض وسائق ولا يوجد حالياً أي كادر طبي وهو ما أحدث خللاً في تأدية الخدمة نتيجة الضغط الكبير في العمل على الكادر المتبقي الموزع بين قسم الطوارئ، وسيارات الإسعاف، وهناك حاجة ملحة لترميم النقص الحاصل في الكوادر إن لجهة الممرضين أو الأطباء الاختصاصيين، وبالنسبة للآليات فقد خرج قسم كبير منها من الخدمة ولم يتبق عاملاً حتى تاريخه سوى ٣ سيارات ضمن مدينة درعا و٢ لدى مشفى إزرع وهي الأخرى بحالة فنية متوسطة نتيجة الضغط الكبير في العمل عليها وتعرضها للأعطال المتكررة واحتياجها للصيانة المستمرة، وحالياً قيد الإصلاح ١٠ سيارات من التي خرجت عن الخدمة والأمل بورود عدد من السيارات الجديدة في حال توافرت الإمكانية بما يدعم ويعزز عمل منظومة الإسعاف.

تجدر الإشارة إلى أن عمل منظومة الإسعاف يُعد من المهام الخطرة، ومن أجل تحفيز عناصرها للقيام بمهامهم بالمستوى المطلوب ينبغي خصهم بميزات تتماشى مع حجم المخاطر التي يتعرضون لها وخاصة في ظل الأحداث الراهنة، وأن يصرف لهم ربع الراتب كإضافي بشكل دائم ويؤمن على حياتهم والنظر بإمكانية صرف طبيعة عمل تتناسب مع المهام الخطرة التي يقومون بها، ولجهة سيارات الإسعاف ينبغي أن تكون جاهزيتها على أكمل وجه فلا يعقل أن تتحرك بحالات إسعافية إلى مشافي المحافظة أو دمشق من دون عجلة احتياط (سبير) أو أن تتوقف لغرض استبدال البطارية.

٢١٪ فقط نسبة تنفيذ زراعة القمح وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج

ميليا عبد اللطيف

أكدت كعادتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي من جديد الصعوبات التي اعترضت قطاعنا الزراعي مذكرة بمشكلات باتت مكررة أمام تراجع الإنتاج الزراعي لمحاصيل زراعتها منها القطن والقمح على سبيل المثال... والعوز وتراجع الخطة من إنتاج محاصيل الخضر سواء الشتوية، والصيفية ومن الصعوبات حسب «الزراعة» انخفاض في كمية المحروقات اللازمة لإنجاز العمل الزراعي، إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وصعوبة تأمينها، وأيضاً صعوبات في تسويق المنتجات الزراعية بين المحافظات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعارها في أماكن الإنتاج وارتفاعها في أماكن الاستهلاك، إضافة إلى انخفاض العمالة المتوفرة في بعض المحافظات ما أدى لارتفاع كلفتها.

وبينت الوزارة أن المساحة المزروعة بالقمح لموسم ٢٠١٥ – ٢٠١٦ بلغت ٥٣٨ ألف هكتار من المخطط البالغ ١,٧ مليون هكتار بنسبة تنفيذ ٣١٪، على حين بلغت المساحة المزروعة بالشعير بحدود ٦,٦ آلاف هكتار من المخطط البالغ ١٥٠١ ألف هكتار بنسبة تنفيذ ٤٠٪، لافتة إلى أن أهم ما يميز الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم ٢٠١٥/٢٠١٦ التخطيط وفق الموارد المائية المتاحة بعد أن أخذت وزارة الموارد المائية بالحسبان أثر الأزمة في تلك الموارد، وكذلك إعطاء الأولوية لمحصولي القمح والشعير عند تعديل المساحات المستثمرة بناء على المعطيات الجديدة من وزارة الموارد المائية، وأيضاً الاستمرار باستلام الأقطان المحبوبة للموسم الزراعي ٢٠١٥/٢٠١٦ في المنطقة الوسطى (حماة – حمص) ودفع أجور نقل تلك الأقطان من بقية المحافظات إلى المنطقة الوسطى بناء على توصية اللجنة الاقتصادية، وأيضاً اعتماد العقود كواحدة من الوثائق الأساسية للتنظيم الزراعي للشوندر السكري.

وأضافت الوزارة: إنها ستتخذ عدة إجراءات من أجل تحقيق نسب تنفيذ جيدة من الخطة أبرزها مراجعة الخطة الإنتاجية الزراعية خلال شهر كانون الأول وشهر آذار لإيجاد بدائل لزراعة المحاصيل في المساحات غير المنفذة، واستمرار العمل باعتماد الكشف الحسي لمنح التنظيم الزراعي للفلاحين الذين لم يتمكنوا من تأمين وثائق الملكية، إضافة إلى استمرار عمل اللجنة المشكلة من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والجهات الأخرى المعنية بمتابعة حال المحاصيل الزراعية، والتدخل عند الضرورة وفق الإمكانات المتاحة لتجاوز الصعوبات التي قد تؤثر في الإنتاجية.

وفي سياق آخر أوضحت الوزارة أن الثروة الحراجية تأثرت بشكل كبير بالأحداث الراهنة نتيجة الأعمال الإرهابية والتعديات التي تعرضت لها من حرائق مفتعلة أو تحطيب أو سرقة الصهاريج أو تدمير المخافر الحراجية، ورغم ذلك تم تحريج ٤١ هكتاراً، وإعادة تحريج ١٩٢٢ هكتاراً، إضافة إلى استصلاح ٨٦ هكتاراً، على حين بلغت المساحات المحسنة بأعمال التربية ٤٢٣٢ هكتاراً، كذلك تم إنتاج ٣٢٣٣ طن خشب للصناعة و٤٠ طن فحم حراجي، على حين بلغ عدد البيوت المحمية والمستثمرة لغايته من موسم ٢٠١٥/٢٠١٦ (١٠٦) آلاف بيت.

ومن جهة أخرى أشارت وزارة الزراعة إلى استمرارها في التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بتقديم إعانات للأسر الريفية المتضررة جراء الأحداث التي بلغ عددها حسب إحصائيات وزارة الزراعة ٤٦,٥ ألف أسرة، كما وزعت نقابة الأطباء البيطريين منح لقاح للثروة الحيوانية استفاد منها ٥٧٠٢٤ مربياً.

وأكدت الوزارة أن اعتمادات الإدارة المركزية وفق خطتها الاستثمارية بلغت ٥,٢ مليارات ليرة، على حين بلغت اعتمادات الهيئات والمؤسسات التابعة لها ١,٨ مليار ليرة، وأيضاً وافقت الوزارة على زيادة اعتماد المؤسسة العامة للمباقر بمبلغ ٢٣٩ مليون ليرة، وكذلك مشاريع الحراج بمبلغ ٢١٠ ملايين ليرة، علماً الوزارة قامت ببعض الإجراءات للمساعدة في التخفيف من تأثير الأزمة الحالية في القطاع الزراعي وفق ما يلي:

في مجال الإنتاج النباتي عملت على التنسيق مع الإدارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني بهدف تذليل الصعوبات والمشاكل كافة التي تعترض سير تنفيذ الخطة، من خلال تسهيل منح القروض اللازمة أو تأجيل سداد القروض الممنوحة سابقاً والمتعثرة لأسباب طبيعية أو أمنية، وأيضاً العمل مع الجهات المعنية على تأمين تمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي، إضافة للتنسيق مع وزارتي النفط والموارد المائية لتأمين المياه والمحروقات لتنفيذ الخطة الزراعية.

إلى السادة المسؤولين: الطبخة الفقيرة تكلف ١٥٠٠-٢٠٠٠ ل.س

عمران محمد حسام

لم تعد أم كرم تسعى إلى الرفاهية والحلم بحياة جميلة بعد أن هجّرها الإرهاب من منزلها والأماكن التي نزحت إليها أكثر من مرة، لينتهي بها المطاف بصحبة أطفالها الخمسة في حي مساكن برزة الشعبي، وبيت القصيد حسب رأيها بعد كل المآسي التي تعرضوا لها تكمن بعد «شبه الاستقرار» من حيث تأمين غرفة صغيرة تؤويهم هو مكان الإقامة، بل في إيجاد ما يملأ بطون أطفالها ولو لوجبة واحدة في اليوم.

الدموع تغرورق في عينيها وحشرجة صوتها تكاد تخنقها وهي تحكي لـ«الوطن» معاناتها مع تأمين لقمة العيش لأولادها وتستفيض بعد تهدئتنا لها بإخراج ما يحترق في صدرها بالقول: «ربطة الخبز بـ٥٠ ليرة وكيلو البندورة بـ٣٢٥ ليرة وكيلو البطاطا بـ٢٢٥ ليرة، فيما وصل لتر زيت الأونا نوع ثاني إلى ٧٠٠ ليرة، – إضافة إلى المستلزمات الأخرى –، حيث إن أبسط طبخة لستة أشخاص تصل إلى ما بين الـ١٥٠٠-٢٠٠٠ ليرة»، وهذه الأسعار وفق أم كرم في سوق الخضرة الشعبي في المساكن كونها تقطن بالقرب منه، وعند سؤالنا أم كرم عن حديث الشارع السوري في الآونة الأخيرة «الكوسا» حدقت بنا باستغراب واستطردت: أجد صعوبة بالحصول على ربطة الخبز كيف لي أن أفكر بالكوسا، تأقلمنا كثيراً مع واقعنا، وهمي أن أطعم أبنائي للبقاء على قيد الحياة» وتستطرد في الحديث عن الشتاء القارص «رغم برودة الطقس وانخفاض الحرارة لا نفكر بشراء الديزل للتدفئة لأننا لا نملك ما يكفينا قوت يومنا»، وفي فوضى مناطحة الأسعار للسحاب لم تعد أم كرم تسأل عن أسعار الفواكه أو اللحوم لأنها بنظرها أمور لا تعنيها.

وتقول أم أحمد وهي موظفة في مديرية التربية أن طبخة «الكوسا محشي» أصبحت عنوان الرفاهية ومدعاة للفكاهة والسخرية بأسى بين زميلاتها من موظفات المديرية، هو واقع «المضحك المبكي حقيقة» حسبما تردف، مضيفة بالقول: «نرجو من «الحكومة العتيدة» أن تدرج أسعار صرف الخضراوات مع أسعار العملات الأجنبية لكي ندرس نحن «المواطنين» الجدوى الاقتصادية للطبخة اليومية!».. وتنقل أم أحمد عن إحدى زميلاتها: «أولادي يطلبون المحشي يبدو أني مجبرة على شراء الموز بدل الكوسا لكي أستطيع تلبية رغبتهم»!

عدوى الشكوى ليست حال ربات البيوت والمستهلكين، حيث إن أحد بائعي الخضراوات والفاكهة «أبو شادي» شكى متذمراً من كساد البضائع وقلة البيع مؤكداً «أن نسبه الأرباح بالنسبة للخضراوات لا تتجاوز الـ١٥٪، في حين بخصوص الفاكهة فلم نعد نستطيع أن نحصي حقيقة نسب الربح إن كان هنالك ربح حيالها أصلا، إذاً فالطلب بات شبه معدوم من المواطنين على أغلب أنواع الفاكهة والسبب طبعاً (الارتفاع الكبير جداً في سعرها)، كما أننا كأصحاب مهنة مجبرون على تسوق الفاكهة من سوق الهال لأنه من غير المنطقي أن نتسوق فقط الخضراوات، لأن عملنا مرتبط بالسلعتين (خضر وفاكهة)، إذا فإن أرباحنا في مهنتنا المتأتية بمعظمها من الخضر لا تكفي لدفع أجرة نقل البضائع إلى المحل، إضافة إلى إيجارات المحلات المرتفعة جداً تثقل كاهلنا وتجبرنا على زيادة الأسعار».

أسعار الخضر أولا، وبدرجة أقل منها الفاكهة، باتت الشغل الشاغل لكل وسائل الإعلام المحلية كما هي الحال أصلا بين عامة الناس، وكلها تصب في بوتقة «السعر الجنوني لأبسط الحاجيات التي تسد رمق المواطنين وإن اختلفت التعابير حيال صياغتها، وعليه فيبقى السؤال مطروحا وبكل تأكيد هو برسم الجهات المعنية، إلى متى الصمت الحكومي عن هذا الوضع!؟.. المواطن يستغيث ويستجدي بعالي الصوت بغية تخفيف صراعه لتأمين لقمة العيش.. فهل من مستجيب!؟

١٥٠ ألف ليرة منحة مولدة لمشروع جرحى الجيش

محمود الصالح

تقوم مديرية تنمية المرأة الريفية خلال الأزمة الحالية بدور إضافي إلى مهامها الأساسية من خلال الاهتمام بجرحى الجيش العربي السوري وتقديم الإعانة اللازمة لهم من أجل توفير ما يساعدهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية تقديراً لتضحياتهم الكبيرة حيث يقدم للجريح منحة مولدة لفرصة عمل بمقدار ١٥٠ ألف ليرة سورية وقد تم رصد مبلغ ١٠٠ مليون ليرة من اعتمادات مديرية تنمية المرأة الريفية صرحت بذلك لـ«الوطن» الدكتورة رائدة أيوب مديرة تنمية المرأة الريفية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وأضافت إن الهدف من هذا البرنامج رفع الروح المعنوية لهؤلاء الجرحى المصابين وتكريس فكرة رعاية الدولة لتضحياتهم وتحفيزهم على العمل والاستمرار في حياتهم بشكل طبيعي وإيجاد مصدر رزق دائم لتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهم ولأسرهم، عن طريق تأسيس مشاريع صغيرة مولدة للدخل في الريف والمدينة وتقوم الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري بإرسال قوائم بأسماء المستحقين لهذه المعونة ولا تتدخل المديرية في تحديد الأسماء المستحقة لهذه المعونة وجميع الأسماء التي ترد عن طريق رئاسة مجلس الوزراء يتم منحها الإعانة من دون أي اعتبار ويتم ذلك من خلال قيام لجنة من المديرية بزيارة الجريح في مكان إقامته والتعرف على احتياجاته والمشروع الذي يرغب في العمل به من دون تدخل من اللجنة فهو من يختار العمل الذي

يريد القيام به ودور اللجنة هو في دفع المعونة لشراء ما يريده الجريح وهناك مشاريع متنوعة اختارها من قدمت لهم المعونة، في الريف يتم التركيز على شراء الأبقار والمواشي وفتح محال سمانة صغيرة وفي المدن بسبب طبيعة المناطق يتم اختيار أعمال تجارية وحتى الآن تم تسليم الإعانة إلى ٣٨٢ جريحاً من أصل جميع الأسماء الواردة إلينا والبالغة ٥٨٦ جريحاً وما تزال عمليات التسليم مستمرة ولا تتأخر عن الوصول إلى الجريح أكثر من عشرة أيام من تاريخ وصول الأسماء إلينا حيث يتم التواصل معه والسفر إلى مكان إقامته وهناك البعض لم نستطع التواصل معهم بسبب تغيير عناوينهم وأرقامهم الهاتفية والعدد المستهدف من هذا المشروع هو ٦٠٠ جريح ولو كانت هناك عناوين صحيحة لتمكنا من إيصال المعونة إلى جميع الأسماء التي وردت إلينا. وتقوم اللجنة بدراسة وضع الجريح ومعرفة احتياجاته الصحية والمادية ويتم التوسط لدى الجهات المعنية سواء وزارة الصحة أو المحافظات بتأمين الأدوية والاحتياجات الأخرى وبذلك يكون للمديرية دور مساعد إضافة إلى المعونة الأساسية التي تقدمها.

وعن الفئات المستفيدة من هذه المعونة أكدت أيوب أنهم الجرحى في الجيش العربي السوري ممن أصيبوا بعجز دائم (شلل دماغي- شلل رباعي- شلل نصفي) بالإضافة إلى العمى، وبكل الأحوال الجهة المعنية بتقدير وضع كل جريح هي اللجان الطبية العسكرية وتصل إلى مديرية تنمية المرأة الريفية الأسماء مصدقاً عليها من رئاسة مجلس الوزراء ولا نقوم بالنظر بوضع أي مصاب بل يتم منحهم جميعاً الإعانة المقررة وفق رغبتهم بتحديد نوعية المشروع الذي يريدونه وفي حدود المبلغ المحدد.

مئات من أهالي سلحب راجعوا العيادات بسبب الإسهال

المحافظ طلب تأمين مصدر مياه بديل

حماة- محمد أحمد خبازي

طلب محافظ حماة الدكتور غسان خلف من الجهات المعنية في المحافظة تأمين مصدر مياه شرب بديل لأهالي ناحية سلحب، ريثما تتم معالجة وضع خط المياه الحالي وإصلاح الخلل الذي أصاب جزءاً منه في حي الصفا.

وخلال تفقده واقع شبكتي مياه الشرب والصرف الصحي في الناحية، شدد على إزالة التعديات على خطوط المياه والإسراع في إصلاح الخلل الحاصل.

وأكد مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب مطيع العبشي وجود دراسة لاستبدال خط المياه في سلحب بطول٩٠٠ م من ضمنه الجزء الذي تسربت إليه مياه الصرف الصحي، ووجود بئر الصقلية الذي تم الانتهاء من حفره مؤخراً ويتم تجهيزه ميكانيكيا وكهربائيا لوضعه في الخدمة خلال الأسبوعين القادمين.

وكان قد تعرض جزء من شبكة مياه الشرب في ناحية سلحب بطول ٥٠٠ م للاهتراء جراء قدمه ما أدى إلى تسريب كميات من مياه الصرف إلى جزء منه وتسجيل مئات حالات الإسهال والإقياء بين أهالي الناحية – وهو ما عرضت له «الوطن» في مادة صحفية أول أمس – ويغذي نبع أبو قبيس قرى الكنائس والخرائب وأبو قبيس ومقاصف أبو قبيس وبيرة الجبل ومزارعها وقرية المسيل إضافة إلى مدينة سلحب.

وبعد اطلاع المحافظ على واقع شبكتي المياه والصرف الصحي في مدينة سلحب، عقد اجتماعاً مع أعضاء المجلس البلدي في أبوقبيس وبحث معهم الآليات اللازمة لتحسين الواقع الخدمي فيها بشكل عام وواقع مياه الشرب بشكل خاص، ثم توجه الدكتور خلف لموقع مخالفات التعديات على شبكة المياه وأوعز بإزالتها على الفور كما تفقد مستودع المواد الصحية والأدوية التي وصلت من فرع الهلال الأحمر العربي السوري للمدينة، وختم جولته في سلحب بزيارة المركز الصحي والاطلاع على آلية عمله والخدمات الإسعافية والعلاجية المقدمة للأهالي وسبل النهوض بها والتعامل مع مختلف الحالات المرضية.

وكشف مدير صحة حماة الدكتور عامر سلطان أن مئات من أهالي سلحب راجعوا المركز الصحي فيها وكذلك العيادات الخاصة على مدى أسبوع بدءاً من الثلاثين من شهر كانون الأول الماضي وحتى الرابع من الشهر الجاري والذين تبين أن معظمهم يعاني حالات إسهال وإقياء خفيفة ومتوسطة.

وأكد أنه تم متابعة ومراجعة الحالات التي راجعت مشفى مصياف ومشفى السقيلبية الوطنيين ومشفى جب رملة الخاص وجميعها خرجت متحسنة، وتمت المشاركة مع مجلس مدينة سلحب ومؤسسة المياه وشركة الصرف الصحي في الجولات وقطف عينات من المياه مع أخذ عينات برازية للفحص مع إجراء توعية صحية عن طريق المساجد وفرق التثقيف الصحي وزيارة العيادات الخاصة والمخابر ومتابعة الحالات المرضية، وأن لدى مركز سلحب الصحي ٣ أطباء عامين وطبيبة نسائية وكذلك تم الاستعانة بـ٥ أطباء من الصحة المدرسية لتخديم مختلف الحالات وتم تأمين الأدوية والسيرومات وأملاح مكافحة التجفاف ومضادات الالتهاب والتشنج وباقي المستلزمات من المنطقة الصحية والمشفى الوطني في السقيلبية ودائرة الأمراض السارية مع منح أملاح مكافحة التجفاف للصيدليات لتقوم بتوزيعها مجاناً على المصابين بحالات الإسهال.